

تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و
٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥)

تقرير الأمين العام

أولاً - مقدمة

١ - يقدّم هذا التقرير، وهو الرابع والعشرون من نوعه، عملاً بالفقرة ١٧ من قرار مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، والفقرة ١٠ من قرار مجلس الأمن ٢١٦٥ (٢٠١٤)، والفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ٢١٩١ (٢٠١٤)، والفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ٢٢٥٨ (٢٠١٥)، التي طلب فيها المجلس إلى الأمين العام أن يقدم كل ٣٠ يوماً تقريراً عن حالة تنفيذ جميع الأطراف المتنازعة في الجمهورية العربية السورية لأحكام هذه القرارات.

٢ - ويستند هذا التقرير في مضمونه إلى المعلومات المتاحة لوكالات الأمم المتحدة الموجودة على أرض الميدان، ومن حكومة الجمهورية العربية السورية، ومن غيرها من المصادر السورية، ومن المصادر المفتوحة أيضاً. والبيانات الواردة من وكالات الأمم المتحدة عن إمدادها الإنسانية تتعلق بالفترة من ١ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وقد أُدرج في التقرير بيانات أحدث متى وُجدت.

ثانياً - التطورات الرئيسية

ألف - التطورات على أرض الميدان

٣ - لقد ظل النزاع مستشرياً والعنف محتدماً في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية في شهر كانون الثاني/يناير. فإن أعمال القصف الجوي العشوائي وغير المتناسب والمهجمات البرية من جانب قوات الحكومة، مدعومة من المتحالفين معها، كما أن القصف العشوائي من



جانب جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة والجماعات المصنفة ضمن الجماعات الإرهابية^(١)، لم تتوقف عن تشريد المدنيين وإيقاع قتلى وجرحى في صفوفهم. وظلت السمة الغالبة في الأعمال العدائية التي تقوم بها جميع الأطراف هي تجاهل قواعد القانون الإنساني الدولي وواجب حماية المدنيين الملقى على عاتق كافة الأطراف.

٤ - ولقد وثقت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان هجمات قامت بها جميع الأطراف المتنازعة، كما وثقت هجمات لا يعرف فاعلها أسفرت عن مقتل أكثر من ٤٠٠ من المدنيين وجرح مئات آخرين خلال الفترة المشمولة بالتقرير^(٢). ومن هذه الهجمات غارات جوية وأعمال قصف بالمدفعية والبراميل المتفجرة ومدافع الهاون والصواريخ، إضافة إلى تفجير العربات والتفجيرات الانتحارية في المناطق المأهولة. وظلت الممتلكات الخاصة والبنيات التحتية المدنية والمرافق المحمية، كالمدارس والمستشفيات، تتعرض للأضرار والتدمير. ولا تزال الأعمال العدائية المستمرة تشرد السكان، حيث يفيد الشركاء في العمل الإنساني أن نحو ٢٠٠ ٠٠٠ شخص قد سُردوا في ١١ محافظة في كانون الثاني/يناير وأوائل شباط/فبراير.

٥ - وتناقلت المصادر المفتوحة أيضاً أنباء عن سقوط قتلى من المدنيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد أعلن المرصد السوري لحقوق الإنسان، على سبيل المثال، وفاة ١ ٣٤٥ من المدنيين، بينما أعلنت الشبكة السورية لحقوق الإنسان وفاة ١ ٣٨٢ مدنياً. ولم يتسن للأمم المتحدة أن تتحقق من هذه الأرقام.

٦ - واشتد القتال في جميع أنحاء محافظة حلب في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير. فلهجمات البرية التي تشنها قوات الحكومة السورية في شمال حلب، مسنودة بقصف جوي كثيف يومي من الطيران الحربي السوري ونظيره الروسي، أدت حسب التقارير إلى سقوط نحو ٥٠٠ قتيل في صفوف المدنيين حتى ١١ شباط/فبراير، وفقاً لمصادر مفتوحة. وبالإضافة إلى ذلك، سُرد نحو ٦١ ٠٠٠ شخص، نزع معظمهم شمالاً نحو أعزاز ومنطقة باب

(١) في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣، صنف مجلس الأمن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجبهة النصرة ضمن الجماعات الإرهابية وفقاً لقراره ١٢٦٧ (١٩٩٩). وتنشط الجماعتان في الجمهورية العربية السورية.

(٢) تستند هذه الأرقام إلى حوادث وثقتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير وفقاً لمنهجية المفوضية في رصد حالة حقوق الإنسان. ولا تشمل هذه الأرقام جميع الحوادث التي ربما يكون قد تضرر منها المدنيون خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فحكومة الجمهورية العربية السورية لم تسمح، على الرغم من الطلبات المقدمة لها، بالدخول إلى أراضيها لمفوضية حقوق الإنسان ولا للجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية.

السلام الحدودية. وألحقت أضرار بالغة أيضا بالبنية التحتية المدنية، بما في ذلك العديد من المرافق الطبية. ولا تزال العمليات الإنسانية المتوجهة من تركيا إلى حلب والمحافظة الأخرى مستمرة، ولكنها عرفت توقفات بسبب القتال على الأرض والقصف الكثيف على امتداد المدن الرئيسية وممرات النقل من تركيا إلى حلب. وإذا كان القتال الذي نشب في الآونة الأخيرة قد أودى بحياة المئات وشرد عشرات الآلاف، فإن هجوم قوات الحكومة في الفترة الأخيرة أدى أيضا إلى إنهاء ثلاث سنوات من الحصار الذي كان مضروبا على ما يقرب من ٣٠.٠٠٠ شخص ممن يعيشون في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في نبل والزهراء. ونقلت التقارير أيضا أن أعمال قتال بين قوات الحكومة وحلفائها ومجموعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة وتنظيم داعش قد جرت في مدينة حلب والمناطق المحيطة بها، وسقط فيها قتلى وجرحى. ففي ١٦ كانون الثاني/يناير، على سبيل المثال، واستنادا إلى معلومات تلقتها مفوضية حقوق الإنسان، أصابت ضربة جوية مبنى يُتخذ عيادة طبية في حي السكري الذي تسيطر عليه جماعات مسلحة غير تابعة للدولة، مخلفة، حسب ما تناقلته التقارير، سبعة قتلى من المدنيين، أربعة منهم أطفال. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، أصابت غارات جوية للحكومة بلدة ترمانين، إلى الغرب من مدينة حلب، وقيل إن الغارات أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن ستة من المدنيين وإصابة أكثر من ٢٠ آخرين. وفي الوقت نفسه، واصلت جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة قصفها للأحياء التي تسيطر عليها الحكومة، بما في ذلك أحياء المنشية والعزيزية وسعد الجابري، الأمر الذي أسفر، حسب التقارير، عن سقوط عدد من الضحايا المدنيين، وفقا لمصادر مفتوحة. ومن جهة أخرى، قام تنظيم داعش في ١٦ كانون الثاني/يناير بقطع إمدادات المياه على محافظة حلب من محطة معالجة المياه في خفصة على نهر الفرات، وتضرر من ذلك حوالي مليوني شخص.

٧ - ونقلت التقارير أن قتالا عنيفا وقع في محافظتي دمشق وريف دمشق. فقد تواصل القتال بين قوات الحكومة، مسنودة بالطيران الحربي الروسي، وجماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة في الغوطة الشرقية وما حولها، مع قصف كثيف بالطائرات والمدفعية. وتشير المعلومات التي تلقتها مفوضية حقوق الإنسان إلى مقتل نحو ٥٠ مدنيا وجرح المئات نتيجة للغارات الجوية العديدة التي شنت على الغوطة الشرقية في كانون الثاني/يناير. وفي ٧ كانون الثاني/يناير، شنت عدة غارات جوية على المناطق السكنية في عربين، وتسببت في مقتل ١٢ مدنيا على الأقل، وإصابة حوالي ٨٥ آخرين. وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، أصابت إحدى الضربات روضة أطفال في دير العصافير، فقتلت مدنيين اثنين، أحدهما طفل. وفي الغوطة الغربية، قطع الطريق الرئيسي بين داريا ومعصمية الشام في ٢٧ كانون الثاني/يناير بعد قصف كثيف بالمدفعية والطائرات الحربية. ومحيط المدينتين المحاصرتين. وفي ٢٤ كانون

الثاني/يناير، أفادت مصادر مفتوحة بأن غارات جوية شنت على الجزء الجنوبي من معضمية الشام وأن عدة قذائف أطلقت على المنطقة، فأسفر ذلك عن مقتل خمسة أشخاص وإصابة ٢٦ آخرين، ونقلت التقارير أن نحواً من ٥٠٠ أسرة اضطرت إلى النزوح داخل المدينة. وسجلت حالات نزوح أيضاً في البلالية والنشائية نتيجة لاستمرار القتال والقصف الكثيف.

٨ - وشتت جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة عدداً من الهجمات في دمشق وريف دمشق، حيث تعرضت مدينة دمشق لقصف مستمر. واستناداً إلى معلومات تلقتها مفوضية حقوق الإنسان، ضربت جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة مناطق مأهولة في العاصمة، فأسفر ذلك عن مقتل وجرح العديد من المدنيين وتدمير البنية التحتية والمباني السكنية. ففي ٦ كانون الثاني/يناير، على سبيل المثال، قتل تسعة مدنيين وجرح ما لا يقل عن ٣٦ عندما سقطت عدة قذائف هاون على أبو رمانة والشعلان والحمران وشارع بغداد.

٩ - وفي إدلب، تعرضت المدن التي تسيطر عليها جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة لغارات جوية شبه يومية من قوات الحكومة والقوات المتحالفة معها، وتسبب ذلك في دمار واسع النطاق. ففي ١٠ كانون الثاني/يناير، على سبيل المثال، قُتل ٤٧ مدنياً وجُرح ١٠٠ آخرون، حسب إفادات التقارير، ودمر عدد من المحال التجارية في ضربة أصابت سوقاً في معرة النعمان. وفي ١١ كانون الثاني/يناير، سقطت قذائف على مدرسة ابتدائية في عنجارة فقتلت ١٠ مدنيين، تسعة منهم أطفال. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، ضربت طائرات تابعة للحكومة مبنى المجلس المحلي في فيلون، فقتل ثمانية مدنيين وجرح أكثر من عشرة آخرين، حسب ما تناقلته التقارير. وتحديث التقارير عن هجوم آخر وقع في ٢٨ كانون الثاني/يناير، وأصاب عدداً من المباني السكنية في كفر تخاريم، فأسفر عن مقتل ١٢ مدنياً على الأقل وجرح ٢٠ آخرين.

١٠ - وأُبلغ عن وقوع قتال عنيف في المناطق الريفية الشمالية من محافظة حمص، حيث شنت قوات الحكومة هجمات في تلييسة والرستن وسهل الهول، وما حولها، فقطعت بذلك طرق الإمداد التي كانت متبقية وأكملت تطويق المنطقة. وأُبلغ أيضاً عن غارات جوية شنتها قوات الحكومة وأسفرت عن سقوط ضحايا من المدنيين: ففي ١١ كانون الثاني/يناير، قُتل خمسة مدنيين، فيهم أطفال، في غارات جوية شنتها قوات الحكومة في الرستن. وأشارت التقارير إلى أن ١٢٠.٠٠٠ من المدنيين في هذه المناطق يواجهون أوضاعاً إنسانية سريعة التدهور، بما في ذلك النقص الشديد في الأغذية وارتفاع أسعار السلع المتاحة في الأسواق واللوازم الطبية.

١١ - وأفادت التقارير أيضا عن سقوط قتلى بين المدنيين في مدينة حمص بسبب الهجمات التي تشنها الجماعات المصنفة ضمن الجماعات الإرهابية. ففي ٢٣ كانون الثاني/يناير، على سبيل المثال، انفجرت سيارتان مفخختان في حي وادي الذهب، وأسفر الحادث عن إصابة ما لا يقل عن ١٥ مدنيا. واستنادا إلى معلومات تلقتها مفوضية حقوق الإنسان، أعلنت جبهة النصرة مسؤوليتها عن الهجوم. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، أعلن تنظيم داعش مسؤوليته عن انفجار سيارة مفخخة وعن تفجير انتحاري في حي الزهراء، وكان الحادثان أسفرا عن مقتل أكثر من ٢٠ مدنيا وإصابة ٥٠ آخرين. وفي ريف دمشق، أعلن تنظيم داعش في ٣١ كانون الثاني/يناير مسؤوليته عن تفجيرين متزامنين بسيارتين مفخختين وعن تفجير انتحاري نفسه في ضريح السيدة زينب، وقد أسفر ذلك عن مقتل ٤٥ مدنيا وجرح العشرات.

١٢ - وفي محافظة دير الزور، شن تنظيم داعش عددا من الهجمات على حيي الجورة والقصور المحاصرين في مدينة دير الزور، وأسفر ذلك عن سقوط عشرات الضحايا في صفوف المدنيين وإلحاق أضرار بالمتلكات الخاصة والعامة والبنيات التحتية. ووردت تقارير أيضا على مفوضية حقوق الإنسان تفيد أن بعض المدنيين ممن كانوا يحاولون الهرب من تنظيم داعش أعدمهم هذا التنظيم؛ فعلى سبيل المثال، قُتل ١٧ مدنيا من الذكور في بغيلية وهم يحاولون الهرب من هجوم لتنظيم داعش في ١٦ كانون الثاني/يناير. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، ووفقا لمعلومات تلقتها مفوضية حقوق الإنسان، نُفذت غارات جوية مجهولة المصدر على مناطق مختلفة في غرب ريف دير الزور، بما في ذلك طابية والبوليل والخريطة، إضافة إلى مناطق يسيطر عليها تنظيم داعش في المناطق المحيطة بمدينة دير الزور. وقيل إن ما لا يقل عن ٥٥ مدنيا قُتلوا، منهم ٤٠ في طابية و ١٢ في البوليل. وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، قيل إن غارات جوية على خشام في دير الزور الشرقية قتلت ما لا يقل عن ٥٠ مدنيا.

١٣ - واستمر القتال في جنوب سورية في الفترة المشمولة بهذا التقرير. ففي محافظة درعا، فرضت قوات الحكومة سيطرتها على الشيخ مسكين وبلدة عتمان إلى الشمال من مدينة درعا، على مقربة من معبر رمثا الحدودي. وتلقت مفوضية حقوق الإنسان تقارير عن وقوع العديد من الإصابات في صفوف المدنيين بسبب ضربات الصواريخ والقصف المدفعي والغارات الجوية على يد قوات الحكومة والقوات المتحالفة معها، بما في ذلك في ١٣ كانون الثاني/يناير عندما قتل ستة مدنيين في هجمات برية وجوية في ناوا ومدينة درعا. وقد نزح نحو ٣٦ ٠٠٠ شخص في درعا بسبب القتال الذي شهدته الفترة الأخيرة. وفي اللاذقية،

تقدمت القوات البرية التابعة للحكومة، مسنودة بالقوات الجوية السورية والروسية، على حساب جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة، حيث أحكمت سيطرتها في نهاية الشهر على واحدة من آخر البلدات التي ظلت في قبضة جماعة من جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة في اللاذقية. وقيل إن قوات الحكومة قصفت في ٣٠ كانون الثاني/يناير مخيم أوين الذي يؤوي النازحين في الشمال الشرقي من محافظة اللاذقية، وأسفر ذلك عن مقتل شخص واحد على الأقل وجرح عشرات آخرين.

١٤ - وواصل كل من الاتحاد الروسي وقوات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة شن غارات جوية في سورية طيلة كانون الثاني/يناير حسب تقارير وردت على مصادر رسمية. وأكدت وزارة دفاع الاتحاد الروسي، دون أن تقدم بيانات عن أحداث الشهر بأكمله، أنها نفذت أكثر من ١٢٠ "طلعة قتالية" في كانون الثاني/يناير، مستهدفة ٣٢٥٦ هدفا في محافظات حلب والحسكة والرقعة وإدلب ودمشق (يفترض أنها تشمل ريف دمشق) ودرعا ودير الزور وحماة وحمص واللاذقية. ومن جهة أخرى، أكدت القيادة المركزية للولايات المتحدة أن التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة نفذ ما لا يقل عن ١١٤ غارة في كانون الثاني/يناير على أهداف تابعة لتنظيم داعش في محافظات حلب والحسكة والرقعة ودير الزور. وتلقت مفوضية حقوق الإنسان عدة تقارير تتحدث عن غارات جوية قتل إن جهات دولية هي التي نفذتها وسقط فيها مدنيون بين قتلى وجرحى، بما في ذلك في محافظات الرقة وريف دمشق ودير الزور وإدلب، حيث قتل نحو ٢٠٠ شخص وجرح المئات. غير أن مفوضية حقوق الإنسان لم يتسن لها أن تتحقق كما ينبغي من مصدر الغارات الجوية موضوع تلك التقارير.

١٥ - وسُجلت تطورات تتعلق بعدد من الاتفاقات المحلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي حي القدم بجنوب دمشق، الذي كان خاضعا لاتفاق محلي منذ آب/أغسطس ٢٠١٤، أُبرم اتفاق آخر بين الحكومة ومجموعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة، وسمح هذا الاتفاق لحوالي ٣٠٠٠ مدني بالعودة إلى ديارهم في الحي. ولا تزال حكومة سورية تفرض قيودا على حركة المدنيين داخل الحي في انتظار إزالة ما يكون قد تبقى هناك من ألغام أو ذخائر غير منفجرة. وظل العمل ساريا بالاتفاقات المحلية في وادي بردى وريف دمشق والوعر وحمص، رغم ما يرد في التقارير من انتهاكات لما اتفق عليه وبقاء بعض أحكام الاتفاقات دون تنفيذ.

١٦ - ورغم انتهاكات وقف إطلاق النار، استمر العمل باتفاق البلدات الأربع الذي يشمل بلدات الزبداني ومضايا والفوعة وكفريا، حيث قامت الأمم المتحدة واللجنة

الدولية للصليب الأحمر/الهلال الأحمر العربي السوري بإيصال المساعدات في ١١ و ١٤ و ١٨ كانون الثاني/يناير. بيد أن متابعة إيصال المساعدات الطبية والتغذوية والغذائية إلى بلدات مضايا والفوعة وكفريا تعذرت بسبب خلافات بين الأطراف في اتفاق البلدات الأربع. ولا تزال الأطراف تتفاوض بشأن إجراء المزيد من عمليات الإحلاء الطبي المتزامنة.

١٧ - وفي معضمية الشام المحاصرة، أتم الاتفاق المحلي بعد أن أغلقت القوات الحكومية الطريق الرئيسية المؤدية إلى المدينة في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وقصفت المنطقة. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، وجه مفاوض حكومي، حسب ما تداولته التقارير، إنذارا إلى جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة الموجودة داخل المدينة، خيرها فيه بين تسليم أسلحتها أو إخلاء المدينة وإعلانها منطقة عسكرية.

باء - حقوق الإنسان

١٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت انتهاكات وخروقات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما فيها عمليات الاختطاف والإعدام بإجراءات موجزة وحالات الوفاة في أثناء الاحتجاز، على نفس الدرجة من الخطورة من حيث نطاقها وجسامتها. ففي ٨ شباط/فبراير، أصدرت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية تقريرا معنوناً "البعيد عن العين بعيد عن الخاطر"، بينت فيه بالتفصيل كيف يتعرض المدنيون السوريون للاعتقال التعسفي أو الاحتجاز غير القانوني أو الأخذ كرهائن أو الاختطاف على يد الأطراف المتنازعة كافة منذ اندلاع النزاع. ويصف التقرير كيف يتعرض آلاف الأشخاص الذين تحتجزهم الحكومة السورية للضرب حتى الموت، أو كيف يلقون حتفهم نتيجة إصابات تلحقهم من جراء التعذيب. ويقدم التقرير أيضا تفاصيل عن الأعمال التي ارتكبتها أطراف النزاع الأخرى، ومنها جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة وجبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية، والتي تشمل حالات المعاملة القاسية وعمليات الإعدام والتعذيب والقتل العمد والإعدام بإجراءات موجزة.

١٩ - وتلقت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقارير تفيد بأن ٢٥ فردا يُدعى انتماءهم لقوات الدفاع الوطني قد أعدموا بإجراءات موجزة على يد تنظيم الدولة الإسلامية، حسب ما قيل، في ١٨ و ١٩ كانون الثاني/يناير في أعقاب معارك في محافظة دير الزور.

٢٠ - وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، أفادت التقارير بأن تنظيم الدولة الإسلامية حكم في مدينة دير الزور على سائقين بأن يُجلدا ٤٠ جلدة ويدفعا غرامة قدرها ٨٠٠ ليرة سورية

لمحاولتهما نقل مدنيين إلى مناطق خارج سيطرة التنظيم. وأفادت تقارير أخرى بأن تنظيم الدولة الإسلامية يمنع المدنيين من مغادرة المناطق الواقعة تحت سيطرته. وتلقت مفوضية حقوق الإنسان أيضا تقارير تزعم أن تنظيم الدولة الإسلامية ينقل المدنيين قسرا من الرمادي، بالعراق، إلى ريف دير الزور الغربي. وتظل الأسباب الكامنة وراء عمليات الترحيل هذه غير واضحة.

٢١ - وتلقت مفوضية حقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير تقارير تزعم أن جبهة النصرة اختطفت مدنيين في مدينة إدلب. واستنادا إلى المعلومات الواردة، اختطفت جبهة النصرة ما لا يقل عن ١١ مدنيا من منازلهم في إدلب في كانون الثاني/يناير وأخذتهم إلى أماكن لم يُكشف عنها.

٢٢ - وفي ٩ كانون الثاني/يناير، أخذ معلم كردي من منزله في القامشلي. واتهم المجلس الوطني الكردي في وقت لاحق وحدات الحماية الشعبية التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي باختطاف المعلم الذي ما زال مكان وجوده مجهولا.

٢٣ - وفي ٢ كانون الثاني/يناير، تلقت مفوضية حقوق الإنسان معلومات تفيد أن وحدات الحماية الشعبية التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي أخلت قسرا، فيما يُزعم، ١٦ مدنيا من منازلهم في رأس العين، بشمال غرب الحسكة. واستنادا إلى المعلومات التي تلقتها المفوضية، كان جميع من أُخلوا من العرب. وقد أُحررت بعد ذلك منازلهم أو أُتخذت منها مكاتب، فيما يُقال.

جيم - العمل الإنساني

٢٤ - في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، ظلت وكالات الأمم المتحدة العاملة في المجال الإنساني وشركاؤها قادرة على الوصول إلى ملايين المحتاجين باستخدام جميع الوسائط من داخل الجمهورية العربية السورية وعبر الحدود، عملاً بقرارات مجلس الأمن ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥). وواصلت المنظمات غير الحكومية أيضا إيصال المساعدات إلى السكان كما فعلت في الشهور الماضية. وواصلت الحكومة السورية تقديم الخدمات الأساسية في المناطق الخاضعة لسيطرتها وفي كثير من المناطق الواقعة خارج سيطرتها.

عدد المستفيدين من المساعدات في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦	وكالة الأمم المتحدة
٣,٦ ملايين	برنامج الأغذية العالمي
٦٥٧ ٠٠٠ علاج	منظمة الصحة العالمية
٢,٥ مليون	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)
٢٦٧ ٠٠٠	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
١١٢ ٩٢٥	صندوق الأمم المتحدة للسكان
٦٦ ٠٠٠	المنظمة الدولية للهجرة
٢٩٠ ٠٠٠	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

٢٥ - واستمرت عمليات إيصال المساعدات عبر الحدود خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير، كانت الأمم المتحدة وشركاؤها المنفذون قد أرسلوا ٢٥٦ شحنة من تركيا والأردن إلى الجمهورية العربية السورية. بموجب أحكام القرارات ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥)، فاستفاد منها ملايين الأشخاص. ويرد في الخريطة المرفقة مزيد من المعلومات عن قوافل الأمم المتحدة عبر الحدود. وتمشيا مع أحكام القرارات، وجهت الأمم المتحدة إلى السلطات السورية إخطارا مسبقاً بكل شحنة، تضمن تفاصيل عن محتواها ووجهتها وعدد المستفيدين منها.

٢٦ - وواصلت آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة عملياتها في الأردن وتركيا. ففي كانون الثاني/يناير، رصدت الآلية ١٧ شحنة من المساعدات الإنسانية المقدمة من الأمم المتحدة نقلتها ٥٤٠ شاحنة، وتحققت من الطابع الإنساني لكل منها، وأخطرت السلطات السورية في إثر إرسال كل شحنة. وما زالت آلية الرصد تستفيد من علاقات تعاون متميزة مع حكومي الأردن وتركيا.

٢٧ - وفي كانون الثاني/يناير وأوائل شباط/فبراير ٢٠١٦، سُيِّرت قوافل مشتركة بين الوكالات قدمت المساعدات إلى أكثر من ١٢٥ ٠٠٠ شخص ممن هم في حاجة إلى المساعدة، وذلك على النحو التالي:

نوع المساعدة	الوجهة	التاريخ (٢٠١٦)
أغذية وأدوية ولوازم طبية ومواد تغذوية	مضايا/بقين (ريف دمشق) والفوعة وكفريا (إدلب)	١١ كانون الثاني/يناير
أغذية وأدوية ولوازم طبية ومواد تغذوية ومواد غير غذائية	الوعر (حمص)*	١١ كانون الثاني/يناير

التاريخ (٢٠١٦)	الوجهة	نوع المساعدة
١٤ كانون الثاني/يناير	مضايا/بقين (ريف دمشق) والفوعة وكفريا (إدلب)	دقيق القمح ولوازم صحية ومواد تغذوية ومياه ولوازم الصرف الصحي، ومواد غير غذائية
١٨ كانون الثاني/يناير	مضايا/بقين والزبداني (ريف دمشق)؛ والفوعة وكفريا (إدلب)	وقود (مضايا/بقين والفوعة وكفريا)؛ وأغذية ودقيق القمح ولوازم صحية (الزبداني)
٤ شباط/فبراير	الوعر (حمص)	أغذية ولوازم صحية ومواد غير غذائية ومواد تغذوية، ومساعدات من المياه والصرف الصحي، ولوازم تعليمية. وقد أخذت قوات الأمن التابعة للحكومة اللوازم الطبية، مما في ذلك مستلزمات العمليات الجراحية ومجموعات مواد مضادة للإسهال

* عملية إيصال المساعدة إلى الوعر، التي جرت في ١١ كانون الثاني/يناير، كانت هي الدفعة الأخيرة من قافلة كان قد تم طلبها ووافقت عليها السلطات السورية في عام ٢٠١٥؛ ولم تكن ذات صلة بأي طلب مقدم في عام ٢٠١٦.

٢٨ - واضطلعت وكالات الأمم المتحدة أيضا بعمليات لإيصال المساعدات عبر خطوط المواجهة في كانون الثاني/يناير. فعلى سبيل المثال، مد برنامج الأغذية العالمي وشركاؤه العون لـ ٥٠٠٠ شخص في زاكية والطبية بريف دمشق. وأتمت اليونيسيف تصليح مضخات المياه والبنى التحتية لإمدادات المياه في محافظة إدلب، الأمر الذي مكّن نحو ٣٠٠٠٠ شخص من الحصول على المياه. وبالنظر إلى قطع إمدادات المياه في مدينة حلب، وسّعت اليونيسيف من نطاق نقلها للمياه بالشاحنات، حيث توصل يوميا خمسة ملايين لتر من المياه، وهي كمية تكفي لتلبية احتياجات ٣٧٥٠٠٠ شخص.

إيصال المساعدات الإنسانية

٢٩ - ظل إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين إليها في الجمهورية العربية السورية مهمة صعبة في العديد من مناطق البلد بسبب تطورات النزاع، وتغيّر خطوط المواجهة، والقيود التي تتعمد الأطراف فرضها على تنقل الأشخاص ونقل البضائع، مما فيها الإجراءات الإدارية المرهقة.

٣٠ - وظل الوصول إلى ٤,٦ ملايين شخص مقيم في المواقع المحاصرة والمواقع التي يصعب الوصول إليها مصدر قلق بالغ (انظر الخريطة المرفقة للمواقع المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها حاليا). وقد قُدم في عام ٢٠١٦ ما عدده ٥٥ طلبا لتسيير قوافل مشتركة بين الوكالات إلى المواقع المحاصرة والمواقع التي يصعب الوصول إليها، وكانت الحالة حتى ١٥ شباط/فبراير كما يلي:

الطلبات	حالة طلبات تسيير القوافل المشتركة بين الوكالات حتى ١٥ شباط/فبراير
٤	حظيت الطلبات بالموافقة وسُيرت القوافل
٥	حظيت القوافل بالموافقة المبدئية؛ في انتظار رسائل التسيير
٤٦	قُدمت الطلبات وهي في انتظار الموافقة من حكومة الجمهورية العربية السورية
٥٥	المجموع

٣١ - وأعاق اشتداد النزاع وتفاقم الظروف الأمنية في عدة محافظات الوصول الفعلي للمساعدات الإنسانية، كما حال دون حصول السكان على الخدمات الأساسية. وظلت طرق الإمداد الرئيسية من دمشق إلى درعا والسويداء وحمص عرضة لانعدام الأمن من جراء الاشتباكات الدائرة هناك. وبقي برنامج الأغذية العالمي غير قادر على الوصول إلى المناطق التي يحتدم فيها النزاع في ريف دمشق وفي ريف حمص وريف حماة، وظل شركاؤه عبر الحدود غير قادرين على توزيع المساعدات في بلدتي كفر زيتا وكفر نبودة بريف حماة الشمالي بسبب انعدام الأمن. ومن جهة أخرى، أدى تغيير خطوط المواجهة في محافظة حلب في مطلع شباط/فبراير إلى عرقلة شديدة للعمليات الإنسانية، ولا سيما العمليات المنطلقة من تركيا إلى شرق مدينة حلب. وفي الحسكة، تعثرت أيضا جهود التخطيط للعمليات الإنسانية بسبب انتشار عدد كبير من الأجهزة المتفجرة المرتجلة المحمولة على مركبات في مدينة الحسكة وانعدام الأمن في مدينة قامشلي.

٣٢ - وظلت التدخلات والقيود المتعمدة من جانب الأطراف تحول دون إيصال المعونة. فعلى سبيل المثال، ظل برنامج الأغذية العالمي غير قادر على الوصول إلى السكان المحتاجين إلى المساعدة في مناطق من البلد يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية بسبب عدم قدرة البرنامج على العمل بصورة مستقلة وعلى التحكم في أنشطته. وهذا يؤثر على زهاء ٧٢٠.٠٠٠ شخص في جميع أرجاء محافظتي دير الزور والرقبة تقريبا وفي أجزاء من ريف حلب وريف حمص الشرقي، وفي جيوب في ريف الحسكة الجنوبي وريف حماة الشمالي الغربي.

٣٣ - ونتيجة لهذه العوامل، تمكنت وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها من إيصال المساعدات إلى ٣٢ موقعا فقط من أصل ١٥٤ موقعا من المواقع التي يصعب الوصول إليها (٢١ في المائة). وإن ما يقرب من نصف سكان المناطق التي يصعب الوصول إليها يوجدون في مناطق يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية، وهي مناطق تجد الأمم المتحدة صعوبة بالغة في الوصول إليها. ومع ذلك، أوصلت اليونيسيف في كانون الثاني/يناير كمية إضافية من

مطهرات المياه إلى الرقة مقدارها ١٠٠ طن، وهي كمية تكفي لتلبية احتياجات جميع سكان المدينة لأكثر من شهرين، كما أوصلت أقراسا مطهرة للمياه.

٣٤ - يرد في الجدول أدناه تفاصيل عن المساعدات التي قُدمت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ للسكان في المناطق التي يصعب الوصول إليها.

عدد المستفيدين من المساعدات في المناطق التي يصعب الوصول إليها	القطاع (مواد أوصلتها الأمم المتحدة وحدها)
٢٣٨ ٨٠٠	الأمن الغذائي
١١٩ ٠٠٠	الصحة
٩٩ ٦٠٠	المواد غير الغذائية
٥٨٧ ٩٠٠	المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

٣٥ - ظلت السلطات التركية تغلق معبر نصيبين/القامشلي بصورة مؤقتة بسبب الشواغل الأمنية منذ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ولم تمر أي مساعدات إنسانية من هذا المعبر في كانون الثاني/يناير. ووردت تقارير في محافظة الحسكة تفيد بغلاء أسعار المواد الغذائية وحصول خصاص في بعض السلع الأساسية كالحميرة والسكر.

٣٦ - ولم يُلغ في كانون الثاني/يناير عن أي تغييرات ذات شأن نحو الأفضل في الإجراءات الإدارية التي تشترط الحكومة السورية إتمامها لإيصال المساعدات الإنسانية. فقد ظلت الإجراءات الإدارية القائمة فيما يتعلق بالعمليات الإنسانية تؤخر أو تقيد إيصال وكالات الأمم المتحدة وشركائها للمعونة.

٣٧ - وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير، لم يكن قد بُت في ٩ طلبات قدمتها الأمم المتحدة (إما للحصول على تأشيرات جديدة أو لتجديد تأشيرات قديمة)، وكانت جميعها ضمن أجل الخمسة عشر يوماً المتفق عليه للبت في الطلبات. وفي كانون الثاني/يناير، صدرت الموافقة على ما مجموعه ٧٩ تأشيرة دخول لموظفين من الأمم المتحدة تابعين لـ ١٠ وكالات مختلفة، ٣٠ منها طلبات تأشيرات جديدة و ٤٠ طلبات لتجديد التأشيرة.

٣٨ - ويبلغ عدد المنظمات الدولية غير الحكومية المأذون لها بالعمل في الجمهورية العربية السورية ما مجموعه ١٦ منظمة. وقد ظلت هذه المنظمات تواجه سلسلة من العقبات والقيود الإدارية التي تؤثر في قدرتها على العمل. ولا تزال هذه المنظمات تواجه قيوداً من حيث قدرتها على إقامة شراكات مع المنظمات الإنسانية الوطنية، وفتح مكاتب فرعية،

وإيفاد البعثات، والانضمام إلى القوافل المشتركة بين الوكالات، وإجراء عمليات مستقلة لتقييم الاحتياجات.

٣٩ - وزاد عدد المنظمات غير الحكومية الوطنية المأذون لها بالدخول في شراكة مع المنظمات التابعة للأمم المتحدة من ١٣٩ إلى ١٤١ منظمة في كانون الثاني/يناير. ولا تزال المنظمات غير الحكومية الوطنية المأذون لها تعمل في ظل إجراءات معقدة تحكم إقامتها شراكات مع وكالات الأمم المتحدة.

المناطق المحاصرة

٤٠ - من بين ٤,٥ ملايين شخص مقيم في مناطق يصعب الوصول إليها، ما زال حوالي ٤٨٦ ٧٠٠ شخص يعيشون تحت الحصار في الجمهورية العربية السورية. ويشمل هذا العدد نحو ٢٧٤ ٢٠٠ شخص تحاصرهم حكومة سورية في مواقع مختلفة بريف دمشق؛ و ٦ ٠٠٠ شخص تحاصرهم حكومة سورية وجماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة في اليرموك؛ ونحو ٢٠٠ ٠٠٠ شخص يحاصرهم تنظيم الدولة الإسلامية في مدينة دير الزور؛ وحوالي ١٢ ٥٠٠ شخص تحاصرهم جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة وجبهة النصرة في الفوعة وكفريا بمحافظة إدلب.

٤١ - وواصلت أطراف النزاع حظر الوصول إلى المناطق المحاصرة حظرا تاما أو تقييده تقييدا شديدا. وفي كانون الثاني/يناير، تم إيصال مساعدات إلى نحو ٦١ ٠٠٠ شخص (١٢ في المائة) في المناطق المحاصرة. وظل تدفق الإمدادات التجارية عبر الممرات الرسمية ممنوعا إلى حد بعيد، الأمر الذي أدى إلى غلاء أسعار السلع الأساسية التي تصل إلى المناطق المحاصرة عبر خطوط للإمداد غير رسمية وغير منتظمة. وظلت حرية التنقل مقيدة بشدة، مع أنه كان يُسمح بين الفينة والأخرى لعدد محدود من الأشخاص بالخروج من المناطق المحاصرة والعودة إليها.

٤٢ - وفي الغوطة الشرقية بريف دمشق، ما زال نحو ١٧٦ ٥٠٠ شخص تحت الحصار الذي تضربه عليهم قوات الحكومة في المواقع التالية: دوما، وحراستا، وعربين، وزملكا، وعين ترما، والحمورة، وجسرين، وكفر بطنا، وسقبة، والزبداني. ولم تُقدم أي مساعدات من الأمم المتحدة في هذه المناطق خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وفي الوقت نفسه، أعلن المكتب الطبي الموحد لمدينة دوما وقف خدمات تصفية الكلى للمرضى الذين يعانون من الفشل الكلوي في الغوطة الشرقية بسبب الافتقار إلى لوازم تصفية الدم. وأوردت التقارير أن مريضين توفيا نتيجة الفشل الكلوي خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وفي ١٣ شباط/

فبراير، أوصل الهلال الأحمر العربي السوري إلى دوما ٤٠٠ ٥ علبة من حليب الرضع، و ٢٠٠٠ علبة من الأنسولين، ولوازم كافية لما عدده ٢٥٠ جلسة لتصفية الكلى، وأدوية.

٤٣ - وفي مضايا (وبقين) بريف دمشق، لا يزال نحو ٤٢٠٠٠ شخص تحت الحصار الذي تضربه عليهم قوات الحكومة. وما زالت ترد أنباء عن حدة سوء التغذية. وفي بلدي الفوعة وكفريا بمحافظة إدلب، لا يزال نحو ١٢٥٠٠ شخص تحت الحصار الذي تضربه عليهم جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة وجبهة النصرة. وأوصلت قوافل مشتركة بين الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر العربي السوري مساعدات تكفي لمدة شهر واحد إلى مضايا والفوعة وكفريا في ١١ و ١٤ و ١٨ كانون الثاني/يناير في إطار اتفاق البلدات الأربع. وبعد أن سُمح للأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر العربي السوري بالوصول إلى مضايا في البداية، وجّهت تلك الجهات طلبات متكررة إلى حكومة الجمهورية العربية السورية للسماح لا بالعودة إلى هناك بشكل آمن ودون عوائق. بمزيد من اللوازم والأفرقة التدريبية والخبراء التقنيين لمعالجة الوضع هناك على أرض الميدان. ورغم الإذن بالوصول في بعض الحالات، ومنها الإذن بدخول العيادات المتنقلة التابعة للهلال الأحمر العربي السوري، لا يزال يُنتظر الإذن بالوصول المتواصل ودون قيود. وفي ٤ شباط/فبراير، وجّهت الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر العربي السوري طلبا آخر إلى السلطات السورية للسماح لقافلة بالوصول إلى البلدات الأربع التي يشملها اتفاق البلدات الأربع.

٤٤ - وفي الزبداني بريف دمشق، لا يزال حوالي ٧٠٠ شخص تحت الحصار الذي تضربه عليهم قوات الحكومة. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير، أُوصلت مساعدات إلى الزبداني لفائدة ١٠٠٠ شخص.

٤٥ - وفي داريا بريف دمشق، لا يزال حوالي ٤٠٠٠ شخص تحت الحصار الذي تضربه عليهم قوات الحكومة. ولم تستطع الأمم المتحدة إيصال المساعدات إلى داريا منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

٤٦ - وفي معضمية الشام بريف دمشق، لا يزال نحو ٤٥٠٠٠ شخص تحت الحصار الذي تضربه عليهم قوات الحكومة. ووردت أنباء عن استمرار تدهور الظروف المعيشية، وعن وقوع وفيات بسبب سوء التغذية الحاد وانعدام اللوازم الطبية الأساسية. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، حصلت الأمم المتحدة على الإذن بإيصال المعونة إلى المنطقة العازلة التي تفصل بين آخر نقطة تفتيش تابعة للحكومة ومدخل البلدة المحاصرة، غير أنه لم يُؤذن لها بدخول المنطقة المحاصرة. وفي ٨ شباط/فبراير، أفادت السلطات السورية مرة أخرى أنها تأذن للأمم

المتحدة بإيصال المعونة إلى المنطقة العازلة، ولكن ليس إلى داخل المعضمية. ولم تقبل الأمم المتحدة بذلك بسبب مخاوف شديدة من انعدام الحماية عند توزيع المساعدات في المنطقة العازلة. وفي ٣ شباط/فبراير، أوصلت قافلة تابعة للهلال الأحمر العربي السوري معونةً إلى المناطق المحيطة بالمعضمية، وقدرًا محدودًا من المعونة الطبية إلى داخل المنطقة المحاصرة. وفي ٨ شباط/فبراير أوصل الهلال الأحمر العربي السوري مزيدًا من المعونة إلى المناطق المتاخمة للمعضمية.

٤٧ - وفي حي اليرموك بدمشق، لا يزال نحو ٦ ٠٠٠ شخص تحت الحصار الذي تضربه عليهم قوات الحكومة والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. وظلت جميع عمليات الأونروا في اليرموك معلقة خلال كانون الثاني/يناير. وتفيد التقارير بعدم وجود مرافق طبية تؤدي مهامها بسبب النقص في اللوازم الطبية والعاملين الطبيين المدربين. وآخر مرة أوصلت فيها الأمم المتحدة المساعدات إلى المنطقة كانت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، عندما أوصلت اليونيسيف مواد غذائية ومستلزمات صحية وملابس شتوية عن طريق شركاء في التنفيذ. ولم يُسمح للأونروا بإيفاد أي بعثات إلى يلبدا وبييلا وبيت سحم في كانون الأول/ديسمبر، غير أنها تلقت إذنا عاما باستئناف تنفيذ برامجها العادية في هذه المناطق في مطلع شباط/فبراير ٢٠١٦ بعد وقفها لمدة تجاوزت ستة أشهر. وفي ١٣ و ١٤ شباط/فبراير، وزعت الأونروا إمدادات غذائية على ٢ ١٠٠ أسرة في بلدة يلبدا، مقدمة بذلك المساعدة لمدينين مقيمين في يلبدا وبييلا وبيت سحم واليرموك. وسُمح لمنظمات إنسانية أخرى بإيصال المساعدات إلى هذه المناطق.

٤٨ - وفي الأحياء الغربية لمدينة دير الزور التي تسيطر عليها الحكومة، يوجد نحو ٢٠٠ ٠٠٠ شخص تحت حصار يفرضه تنظيم الدولة الإسلامية. وتشردت نحو ٣ ٢٠٠ أسرة داخل المنطقة المحاصرة من المدينة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير عقب هجمات شنتها تنظيم الدولة الإسلامية. ويتواصل تدهور الحالة الإنسانية في المناطق المحاصرة تدهورا شديدا، حيث أُفيد خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير عن نقص في الغذاء والرعاية الطبية، وعن سوء التغذية الحاد. ولا يزال من غير الممكن حاليا تنفيذ الجسر الجوي الذي خططت له الأمم المتحدة ووافقت عليه السلطات السورية من حيث المبدأ، وذلك بسبب قرب المطار من خطوط المواجهة. وأكد الاتحاد الروسي أنه ألقى بإمدادات غوثية من الجو على دير الزور في عدة مناسبات خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير.

حرية مرور اللوازم والمعدات الطبية والعاملين في المجال الطبي

٤٩ - تلقت الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الصحي أنباءً بشأن ١٣ هجوماً على مرافق طبية في كانون الثاني/يناير، وتعمل الأمم المتحدة ومنظمات شريكة لها في الوقت الراهن على التحقق من صحة هذه الأنباء. وقد أُبلغ عن وقوع هجمات متعددة على مرافق طبية في شباط/فبراير. فقد تلقت اليونيسيف في ١٥ شباط/فبراير، على سبيل المثال، أنباءً عن هجمات شنت على أربعة مرافق طبية في شباط/فبراير، اثنتان منها كانتا في أعزاز بحلب والأخريان بإدلب.

٥٠ - وأصدرت منظمة أطباء مناصرون لحقوق الإنسان في كانون الثاني/يناير تقريرها عن الهجمات التي شنت على المرافق الطبية في عام ٢٠١٥. ووثق ما مجموعه ١١٢ هجمة تعرضت لها المرافق الطبية في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الثاني/نوفمبر من عام ٢٠١٥، ليكون هذا العام هو الأسوأ على الإطلاق من حيث الهجمات على المرافق الطبية، حيث تجاوز عام ٢٠١٢ الذي شنت فيه ٨٩ هجمة. وفي المجموع، وثقت منظمة أطباء مناصرون لحقوق الإنسان ٣٣٦ هجمة شنت على ٢٤٠ من المرافق الطبية المختلفة في الفترة بين آذار/مارس ٢٠١١ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. ووفقاً للمنظمة نفسها، تحمل قوات الحكومة السورية والقوات الروسية المسؤولة عن أكثر من ٩٠ في المائة من هذه الهجمات.

٥١ - وفي كانون الثاني/يناير، أوصلت منظمة الصحة العالمية وشركاؤها في التنفيذ ما يكفي لعلاج أكثر من ١١٠.٠٠٠ حالة عن طريق عمليات عبرت خطوط المواجهة في محافظات حلب وإدلب وريف دمشق وحمص. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، وجهت منظمة الصحة العالمية ١٥ طلباً إلى حكومة سورية لإرسال أدوية وإمدادات طبية إلى المواقع التي يصعب الوصول إليها والمواقع المحاصرة في تسع محافظات، مستهدفة بذلك أكثر من ٢,٥ مليون نسمة. وغالبية هذه الطلبات ما زالت في انتظار الموافقة. ووافقت السلطات السورية في الآونة الأخيرة على طلب لإرسال أدوية وإمدادات طبية إلى دوما بريف دمشق. وفي ٤ شباط/فبراير، انتزعت قوات تابعة لحكومة الجمهورية العربية السورية مجموعات لوازم طبية من قافلة مشتركة بين وكالات كانت متوجهة إلى حي الوعر.

٥٢ - ولا تزال القيود التي تعوق وصول المعونات الطبية إلى السكان المحتاجين إليها بسبب احتدام النزاع والقيود التي تفرضها الأطراف المتنازعة تسبب خسائر في الأرواح وغياب المساعدة الطبية الكفيلة بإنقاذ الناس من الموت. ولا يزال منع إيصال الأدوية الأساسية والمستلزمات والمعدات الطبية، إضافة إلى تعرض العديد من المرافق الصحية للأضرار،

وبالأخص في المناطق التي يصعب الوصول إليها والمناطق المحاصرة والأخرى التي تسيطر عليها جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة، سببا في نقص شديد في الخدمات المقدمة.

سلامة وأمن الموظفين وأماكن العمل

٥٣ - في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٦، سقط ثلاثة من متطوعي الهلال الأحمر العربي السوري قتلى وأصيب آخر بجروح خطيرة في أثناء توزيعهم الخبز في محافظة حلب.

٥٤ - وقتل أحد موظفي منظمة دولية غير حكومية وأصيب آخر بجروح في تفجير مجهولين لعبوة ناسفة بدائية الصنع في إدلب في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

٥٥ - ولا يزال في الاحتجاز أو في عداد المفقودين ما مجموعه ٣٤ من موظفي الأمم المتحدة، ٣٠ منهم موظفون محليون لدى الأونروا، وموظف واحد من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وموظف من اليونيسيف، وموظف من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وموظف من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وأُفرج عن خمسة من موظفي الأونروا في عام ٢٠١٥، وأُفرج عن موظف آخر في الآونة الأخيرة. وبلغ مجموع من قُتلوا في هذا النزاع منذ آذار/مارس ٢٠١١ من العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية ٨٥ شخصا. ويشمل هذا العدد ١٧ من موظفي الأمم المتحدة، و ٥١ فردا من موظفي ومتطوعي الهلال الأحمر العربي السوري، و ٨ من متطوعي وموظفي جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، و ٩ من موظفي المنظمات الدولية غير الحكومية. ومن هؤلاء القتلى البالغ عددهم ٨٥ قتيلا، قُتل ١٩ شخصا منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

ثالثا - ملاحظات

٥٦ - بينما يدخل هذا النزاع عامه السادس، تستمر، بلا هوادة وفي ظل إفلات شبه كامل من العقاب، الهجمات المحددة الأهداف والعشوائية على المدنيين والمناطق السكنية والبنى التحتية المدنية. فمنذ بداية العام، قُتل آلاف المدنيين أو أصيبوا أو شُردوا بسبب العنف المتواصل وتجاهل الأطراف لأبسط مقتضيات القانون الإنساني الدولي. وفي الوقت الذي انطلقت فيه محادثات الأمم المتحدة في جنيف في مستهل شباط/فبراير، صُدمت من مشاهد الآلاف وهم يفرون بأرواحهم من القصف الجوي الشديد في محافظة حلب. ولا مجال لتبرير هذا الواقع المستمر من عدم حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، ولا للدفاع عن هذا الواقع. فهذه الاعتداءات غير مقبولة وغير قانونية، وأنا أدعو الأطراف إلى الوقف

الفوري لجميع الأعمال التي يمكن أن تؤدي إلى سقوط خسائر في الأرواح بين المدنيين أو إلحاق أضرار بالبنى التحتية الأساسية.

٥٧ - وإن في التقرير الأخير الصادر عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن حالات الوفاة في أثناء الاحتجاز في سورية تذكيرا صارخا وبشعا مرة أخرى بأن انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان لا تزال تُرتكب يوميا على يد جميع الأطراف المتنازعة. فمن المحتجزين لدى الحكومة من تعرض للضرب حتى الموت، ومنهم من لقي حتفه مما أصابه من جروح تحت التعذيب. وقضى آخرون نتيجة للظروف المعيشية غير الإنسانية. وأخذت جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة والجماعات المصنفة ضمن التنظيمات الإرهابية الأفراد رهائن ومارست على المحتجزين لديها أشكالا من الإساءة الجسدية، بما في ذلك التعذيب والإعدام بإجراءات موجزة. وهذه أعمال تستوجب الشجب وقد تدخل في باب جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ومن الواجب إعمال المساءلة عن هذه الجرائم وغيرها.

٥٨ - ويساورني قلق بالغ إزاء الحالة المزرية التي لا يكاد يصدقها عقل والتي يواجهها ٤٨٦٧٠٠ شخص يعيشون في ظروف مروعة تحت الحصار في سورية. ومن دواعي الجزع والقلق البالغ تواتر التقارير من المناطق المحاصرة عن ارتفاع مستويات سوء التغذية وأعداد من يموتون بسبب انعدام الرعاية الطبية الأساسية. وتقع المسؤولية الرئيسية عن هذه المعاناة الجسدية على الطرف الذي يفرض الحصار. بيد أن هذه المسؤولية يتحملها أيضا من يعرضون المدنيين للأذى باتخاذهم دروعا في أعمالهم العسكرية، أو من يستغلون معاناتهم بأخذ الرشاوى أو بيع المواد الغذائية بأسعار باهظة. ويجب السماح للأشخاص المحميين بموجب القانون الدولي الإنساني، ولا سيما المدنيون والجرحى والمرضى، بمغادرة المناطق المحاصرة إذا رغبوا في ذلك. وأذكر جميع الأطراف بأن اللجوء إلى تجويع المدنيين عمدا باعتبار ذلك من أساليب الحرب يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي الإنساني، وقد يدخل في باب جرائم الحرب.

٥٩ - ولا تزال جميع الأطراف المتنازعة، على الرغم من الالتزامات التي يلقيها عليها القانون الدولي، وعلى الرغم من مطالب مجلس الأمن، تعرقل وصول المساعدات الإنسانية إلى من هم في أمس الحاجة إليها وتمتنع، تعسفا، عن إصدار الموافقة للعمليات الإنسانية. ونتيجة لذلك، وعلى الرغم مما تبذله المنظمات الإنسانية من جهود جبارة ومن مواصلة الموظفين تقديم المساعدة للملايين الأشخاص، فإن هناك أعدادا أخرى بالملايين ما زالوا مقطوعين عن المساعدة بالمرّة أو تصلهم بكميات غير كافية. وأدعو الأطراف والدول

الأعضاء التي لديها نفوذ على هذه الأطراف إلى القيام، على سبيل الاستعجال ودون أي تردد أو تمويه، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لإتاحة وصول المساعدات الإنسانية دون انقطاع إلى جميع أنحاء البلد، وبالأخص إلى المناطق المحاصرة أو المناطق التي يصعب الوصول إليها. وتظل الأمم المتحدة ملتزمة وعلى أهبة الاستعداد لتقديم المعونة والحماية للمدنيين، أيا كانوا وأينما كانوا، على أساس الحاجة والضعف، وليس على أساس أي اعتبارات سياسية.

٦٠ - لقد قام مبعوثي الخاص، ستافان دي ميستورا، في ٢٩ كانون الثاني/يناير، بافتتاح المحادثات بين الأطراف السورية في جنيف بين ممثلي الحكومة السورية والهيئة العليا للمفاوضات. وأجريت مشاورات أيضا مع النساء ومجموعات المجتمع المدني ومع الأطراف الوطنية المعنية الأخرى. وفي ٣ شباط/فبراير، أعلن مبعوثي الخاص اعترامه تعليق المحادثات اعتبارا من ٥ شباط/فبراير بسبب الأمور الإجرائية التي ظلت دون تسوية وتدهور الحالة الإنسانية بسرعة على الصعيد الميداني. ومع ذلك، فمجرد أن تحضر جميع الأطراف السورية المعنية إلى جنيف مستعدة للتباحث بشأن إنهاء النزاع ومستقبل بلدها هو في حد ذاته أمر إيجابي وينبغي دعمه. وأنا أتطلع إلى استئناف المحادثات بين الأطراف السورية.

٦١ - وأرحب بما أبداه الفريق الدولي لدعم سورية من همة ثابتة وعزيمة ماضية لوضع حد للنزاع السوري، وقد اجتمع وزراء الفريق الدولي في ميونيخ في ١١ و ١٢ شباط/فبراير. وأعرب عن تأييدي لاتفاقهم على إنشاء فرقتي عمل لكفالة وصول المساعدة الإنسانية دون انقطاع إلى جميع من يحتاجون إليها في سورية، وكذلك لتنفيذ وقف للأعمال العدائية في جميع أنحاء البلد، بالتزامن مع اتخاذ خطوات صوب بدء عملية للانتقال السياسي. ولن تدخر الأمم المتحدة جهدا في دعم تنفيذ الاتفاقات التي يتوصل إليها الفريق الدولي لدعم سورية في إطار تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) من جميع جوانبه. فالتراع السوري تجاوز منذ أمد طويل قدرات السوريين على إتهائه بأنفسهم. ولقد آن الأوان ليضع أعضاء المجتمع الدولي خلافهم جانبا، ولتتحلى جميع الأطراف بضبط النفس وتضاعف الجهود في سبيل التوصل إلى حل سياسي، وإلا فليعد العالم عدته للتعامل مع آثار هذه الحرب داخل سورية وعلى مسافات بعيدة خارج سورية.

خريطة

